خلفيات معركة النفط العربي

اما قطع النفط ساني في الدرجة الثالثة من الاهمية بعد السلاحين المذكورين ، وهذا الواقع يضعنا مباشرة امام تساؤل اول هو :

● لماذا لجأت الانظمة العربية الى قطع النفط دون ان تلجأ الى السلاحين الاكثر اهميه او حتى الى احدهما ؟ مع العلم ان الولايات المتحده لم تتورع عن وضع ما تملكه من اسلحة الى جانب اسرائيل ضد العرب ، بما في ذلك تهديد البشريه كلها بحرب نوويه مدمرة !!

نترك الان الاجابة عن السؤال المطروح اعلاه، لنعود قليلا الى الوراء كي نستعلي الحلقات التي مهدت للقرارات النفطية العربية ، ثم الى دراسة نتائج تلك القرارات على الصعيد الدولي :

اولا :

في الثالث من تشرين الثاني الجاري تحدثت « الهدف » مفصلا عن تطورات حرب تشرين والحالة الجماهيرية التي شرع القتال في افرازها، والتي كانت تتجه نحو الخروج بذلك القتال من الاطار الذي رسمته له القيادة السياسية الممثلة للنظم البيروقراطي في حركة التحرر الوطني العربية .. ونحو تشكل خطر جدي على المصالح التي يستند عليها ذلك النظم ، بالاضافة الى الاخطار التي تشكلها على مصالح ووجود الانظمة الرجعية العربية وعلى مصالح الامبريالية الامريكية والصهيونية في المنطقة .

وبينت « الهدف » كيف ان مواجهة هذه الحالة الجماهيرية الخطرة ، قد شكلت نقطة تلاقي مصالح بين القيادة المبنية والقوى الرجعية والامبريالية الامريكية ، جعلتها تسعى معا الى اضعاف القتال وتطويق تلك الحالة الجماهيرية وتسميمها، وتحم كل النتائج العسكرية والسياسية والاجتماعية لمعارك تشرين .

وكشفت « الهدف » النقاب عن دور الوساطة السوفيتية بين امريكا والنظام المصري ، والتي تحدث في اصابع القيادة المسمة العربية المقاتلة من اجل « تحريك ازمة الشرق الاوسط » اصلا بالوصول الى « التسوية » .. بانه من الممكن ، والاكثر « امنا » ، ان يتم الوصول الى ذلك الهدف عبر معركة البترول وجهود الرجعية العربية والحوار المباشر مع واشنطن ، بدلا من القتال المواجهة الذي سحبه نحو ناجح حالة جماهيرية « حضرة » جدا .

اذا .

كان واضحا ان الغرض الاول من خطوات رجعيات النفط العربيه في مواجهه ضغط الجماهير العربيه ، هو استبدال القتال بالنفط ، بدلا من جعل النفط سلاحا في ذلك القتال ، تشدد حدته وتضاعف نتائجه .

وطبعي ان مثل هذا الغرض لا يستدعي اضرار السلاح الاكثر اضرارا بالولايات المتحده ، بل الكافي لتامين عمليه الاستبدال المذكوره .. فكان وقف ضخ النفط الى الولايات المتحدة وتخفيض الانتاج بدلا من تاميم حصص الولايات المتحدة في عمليه استثمار ذلك النفط وسحب الارصده العربية واستبدالها بالذهب او اية عملة اخرى !!

ثانيا :

هذا على صعيد حلقه الخطوات النفطية ، اما على صعيد نتائجها الاقتصادية الدوليه فلا بد من دراستها على اساس القوانين التي تحكم الاقتصاد الراسمالي العالمي ، وفي مقدمتها قوانين المزاحمة الاحتكاريه . مرحله صعود الامبريالية والتزاحم على اقتسام السوق العالمية ، ثم مرحلة انحدار الامبريالية والتزاحم على الاستفادة الى اقصى حد من بقايا السيطرة الامبريالية على بعض السوق العالميه

مما الذي تشكله الخطوات النفطية « العربيه » بالنسبه لتلك القوانين ، في هذه المرحله التي هي المرحلة النابيه من عمر النظام الامبريالي ؟

لقد تمت الخطوات النفطية العربية على الشكل التالي :

١ ـ قرار البلدان المنتجة للنفط برفع اسعار النفط الخام بنسبة ١٧ بالمائة وزيادة الضرائب على التصدير ، الامر الذي ادى الى زيادة عملية في تكاليف النفط الخام المصدر الى نسبة ٦٠ او ٦٥ بالمائة .

٢ ـ اجتمع وزراء النفط العرب في الكويت ، حيث كان هناك سارار ، الاول ممثل بطالبية العراق يتاميم الشركات الامريكية ، والثاني كانت حدوده ضمن موقف السعودية الذي تعنت بان يجري تخفيض الانتاج العام بنسبة « بالمائة . تزداد شهريا بنفس النسبة مع ترك الحرية للاعضاء برفع تلك النسبة .

٣ ـ قامت الدول العربية المنتجة للنفط ، فيما بعد باجراء تخفيض على الانتاج بنسبة عشرة بالمائة مع وقف شحن النفط الى الولايات المتحدة .

٤ ـ اجتمع وزراء النفط العرب في الكويت ثانية ، وقرروا رفع نسبة التخفيض في الانتاج الى نسبة ٢٥ بالمائة .

مما هي نتائج هذه الخطوات على الصعيد العالمي ؟

اولا :

من المؤكد ان قيام الدول المنتجة باتخاذ خطوات مستقلة عن الشركات . يشكل بحد ذاته منعطفا هاما في العلاقة بينها وبين تلك الشركات .. فهي تؤشر لتنامي ضغط المطالبة الجماهيرية على الانظمة من اجل استعمال سلاح النفط وتحرير هذه المادة الستراتيجية من سيطرة الاحتكارات الامبريالية وهذا المؤشر يكتسب اهمية مضاعفة من حيث انه يضغط باتجاه الاضرار بالامبريالية الامريكية عدو الشعوب الرئيسي .. ولا يضعف من هذه الحقيقة ان تعتمد الامبريالية بتموذجها داخل الانظمة الرجعية الى محاولة تحويل القسم الاكبر من خطر هذه الخطوات عليها ، نحو الكتل الامبريالية الاخرى .. فهذا التحويل على خطورته يبقي الاضرار نازلا بمجمل النظام الامبريالي ويشدد من الازمات ذلك النظام الداخلية ويعمق حدة تناحراته .. كما انه لا يخرج عن اطار وضع الامبريالية الامريكية في مواقع الدفاع امام نهوض الشعوب .

وسنحاول فيما يلي ان نوضح كيف ان عدم جذرية مواقف الانظمة الرجعية العربية ، قد اتاح للولايات المتحدة فرصة دفع الكثير من اخطار سلاح النفط نحو اوروبا الغربية واليابان .

ثانيا :

يقول ميشيل بوسكيه « مجلة موميل اوزرفاتور الفرنسية العدد قبل الاخير » : « ان للولايات المتحدة مصلحة في رفع اسعار النفط الخام غير الامريكي ، وانها كانت تسعى منذ مدة لتحقيق ذلك » .. كيف ؟

ان النفط ، كمصدر للطاقة ، وكمادة اولية تدخل في تركيب الاف السلع في هذا العصر ، يعتبر عاملا رئيسيا في تحديد كلفة انتاج تلك السلع . ولما كانت كلفة انتاج البرميل الواحد من النفط الامريكي الخام تزيد عن اربع دولارات، وليس بامكان الشركات الامريكية تخفيض تلك الكلفة دون احداث ازمات داخلية خانقة ، في حين ان برميل النفط الخام غير الامريكي يصل الى الاسواق العالمية بكلفة تتراوح بين دولارين وثلاثة دولارات .. ولما كانت الصناعة الامريكية تعتمد بشكل رئيسي على البترول الامريكي ، في حين تعتمد الصناعة اليابانية والاوروبية على البترول غير الامريكي . لكل ذلك فان هذا الواقع يتيح للانتاج غير الامريكي ميزة القدرة على مزاحمة الانتاج الامريكي في السوق العالمية . وبالتالي فان رفع اسعار النفط الخام غير الامريكي يلغي تلك الميزة ويتيح للانتاج الامريكي قدرة اكبر على مزاحمة الانتاج الياباني والاوروبي .. واذا علمنا ان الازمة النقدية الحادة التي اصابت الدولار ، تدخل في اسبابها ، خلل ميزان المدفوعات الامريكي تجاه اوروبا واليابان ، سنستطيع رؤية كيف استطاعت الولايات المتحدة ، تعويض جزء من خسارتها امام البلدان المنتجة للنفط من عملية المزاحمة بينها وبين الامبريالية الاوروبية واليابانية .

ثالثا :

في ظل حاجة العالم المتزايدة لمصادر جديدة من النفط والمزاحمة على تلك المصادر، تملك الولايات المتحدة احتياطا كبيرا من تلك المادة في الاسكا ، لكن استثمار ذلك الاحتياطي حتى الان لا يشكل عملية اقتصادية مربحة لارتفاع تكاليفه ، ولا يمكن بالتالي للولايات المتحدة ان تقوم بذلك الاستثمار ما لم تتساو كلفة انتاج ذلك النفط مع كلفة انتاج النفط في انحاء العالم الاخرى ، الامر الذي لا يتم بغير رفع انتاج كلفة النفط في العالم (١)

رابعا :

يتحدث « جان ماري شومالييه » في كتابه « اللعبة النفطية الجديدة » الصادر عام ١٩٧٣، عن التخصيات الامريكية لما يسمى بعصر « انتهاء النفط » والتي تقوم بها شركات ستاندرد اويل وفولف اويل وبنوك روكفلر وميلون ، فيقول ان الولايات المتحدة تملك على عمق ٩٠٠ متر تحت الارض احتياطا من الفحم الحجري يساوي خمسة اضعاف احتياطي العالم الحالي كله من النفط ، وان الشروع بوضع كلفة انتاج النفط في العالم يسهم اسهاما مباشرا في اعادة الاعتبار لمادة الفحم الحجري وتمكين الولايات المتحدة من التحكم باكبر احتياطي عالمي منه .

هذا بالنسبة لرفع اسعار النفط الخام ونتائجه القريبة والبعيدة على الصعيد العالمي . اما بالنسبة للخطوات « العربية » الاخرى « وقف ضخ النفط الى الولايات المتحدة وتخفيض الانتاج الكلي بنسبة ٢٥ بالمائة » فمن الملاحظ ما يلي :

اولا :

ان الكمية التي انقطعت عن الولايات المتحدة بوقف ضخ النفط العربي اليها والبالغة مليوني برميل يوميا ، هي اقل حجما من الكميات التي قطعت عن اوروبا الغربية واليابان نتيجة التخفيض في الانتاج العربي ، والتي تبلغ ثلاثة ملايين وخمسمئة الف برميل يوميا (٢) . كما ان الولايات المتحدة تملك من الاحتياطي ما يمكنها من تعويض خسارتها النفطية الى وقت كبير .. كما ان عدم جذرية الخطوات « العربية » وطابعها المؤقت تتيح للشركات الامريكية امكانية زيادة حجم مستورداتها من النفط العربي بعد زوال تلك الخطوات ، لتعويض نقص احتياطها .

ثانيا :

ان دور الكمية التي تضررت بها امريكا ، في الاقتصاد الامريكي ، هو اقل بكثير من دور الكمية التي تضررت بها اوروبا واليابان ، في اقتصاديهما (٣ـ٤) . وبالتالي فان استمرار تخفيض الانتاج العربي بالشكل الذي يتم فيه سيؤدي الى احداث ازمة في اليابان واوروبا المعتمدتين على النفط العربي ، هي اكبر بكثير مما سيحدث في الولايات المتحدة نتيجة قطع النفط العربي عنها. وهذا الفارق يتيح للامبريالية فرصة تعديل ميزان مدفوعاتها مع اوروبا واليابان ، لا بل وفرصة الاستيلاء الاحتكاري على بعض المواقع الجديدة في الاقتصادين الاوروبي والياباني .

ثالثا :

الضغط على اوروبا لمنعها من اتخاذ مواقف مستقلة عن الولايات المتحدة مبنيا يتعلق بالقضايا العالمية وذلك عبر اشعارها ان استقلالها عن امريكا هو الذي ادى الى اضرارها نفطيا . وان الطريقة الوحيدة لاستقرار مصادرها النفطية هي في نجاح السياسة الامريكية الساعية الى السيطرة على الوضع العربي .

العراق يحذر من مخاطر العشوائية :

والجدير بالذكر ان العراق قد اشار لهذه الناحية في تصريح ادلى به ناطق رسمي باسم لجنة المتابعة العراقية لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات بتاريخ ٧٢/١١/٦ ، جاء فيه :

« اننا نعلم جيدا ان الاستعمار الامريكي يخطط الان لاثناء شعوب ودول اوروبا الغربية التي اتخذت موقفا اساسيا ومتقدما لحقوق العرب ، بالتخلي عن هذا الموقف وتبديد السياسة العدوانية الامريكية ضد الشعوب بحجه ان ذلك هو الذي سيؤمن امدادات نفطيه مستقره لهذه الدول فيما اذا مضت الخطط الامريكية والصهيونية في دحر العرب واستعمارهم ، واذا ما استمرت سيطرة الكارتل العالمي ، الذي يتالف معظمه من الشركات الامريكية ، على عمليات انتاج وتسويق النفط »

ويتابع التصريح قائلا :

« ان الاقتصاد الامريكي ، الذي يعاني الان من مشاكل مزمنة ، زاد من وطأتها الحروب العدوانية التي تشنها الولايات المتحدة في فيتنام وكمبوديا وبقية اجزاء العالم ، يحاول بشتى الوسائل ان يعيد توازنه وقدرته على التنافس مع الكتل الاقتصادية في اوروبا واليابان، وهو يسعى بكل امكانياته لاستعاده سيطرته على العالم وجعل الكتل الاقتصادية الاخرى تدور في فلكه، وان السيطرة الاستعمارية على مصادر الطاقه الرئيسية في العالم وفي الوطن العربي بشكل خاص، يشكل احدى المفاتيح الاساسية للوصول الى ذلك الهدف » .

ثم يخلص التصريح الى القول :

« ان ادراك هذه المعطيات واعطاءها اهميتها الاتية والتاريخية يتطلب منا نحن العرب ، ان نميز في استعمال النفط كسلاح في المعركة ، بين الاعداء والاصدقاء ومن يقف على الحياد ، وان يكون الهدف من استعمال هذا السلاح هو كسب المزيد من الاصدقاء ومعاقبة الاعداء لذلك فان كل الدول التي لا تدور في فلك السياسة الامريكية والصهيونية ، ولا تشارك في مخططاتها العدوانيه ضد الامه العربيه ، يجب ان تكون لنا معها مصالح اقتصاديه مشتركه ، وينبغي ليس المحافظة عليها فحسب ، بل تعميقها وتطويرها وتوسيعها بما يخدم المصالح المشتركه للشعوب وبما يسهم في ازدهار العالم ورفاه مجتمعاته.

« وعليه فليس من المنطقي ولن يكون من مصلحة العرب ان يساووا في استعمال النفط كسلاح في المعركه بين الاصدقاء ومن يقف على الحياد وبين الاعداء . ان مثل هذه المساواة المتوهمه يخدم اعداءنا ويضر اصدقاءنا ولا بد ان تكون الامبريالية الامريكية والصهيونية وراء مثل هذه الاتجاهات .

« ولذلك فاننا نحذر هنا من الاندفاع العاطفي وراء دعوات تخفيض انتاج النفط العربي في هذا الوقت بالذات ، ومن هذا المنطلق ولاسباب اخرى معروفة عارضنا مقررات مؤتمر الكويت المنعقد بتاريخ ١٧ـ١٠ ٧٢ الذي قرر تخفيض اجمالي الانتاج بنسبة ٥ بالمئة فاكثر بالنسبة لجميع دول العالم وتطبيق ذلك عمليا دونما فرز او تفريق بين العدو والصديق واذا صحت الانباء التي ترددت اخيرا من ان بعض الدول العربيه قد خفضت انتاجها بنسبه ٢٥ بالمئة منذ صدور قرارات الكويت ولحد الان (التصريح صدر قبل مؤتمر الكويت الثاني الذي قرر التخفيض ٢٥ بالمئة رسميا) فان هذا الوضع يثير مخاوف مشروعه لكل الوطنيين . لان ذلك سيقود بالنتيجه الى تحقيق اهداف السياسة الامريكيه في وضع دول اوروبا الغربيه والشرقيه في خندق واحد مع امريكا من حيث اشتراكهم ومواجهتهم لازمه واحده هي نقص الامدادات ، وهذا الاشتراك وحده كاف لان يحبط مرامي السياسة الامبرياليه الامريكيه والصهيونيه في اشعار تلك الشعوب ان العرب قد سببوا لهم اضرارا اقتصاديه رغم اعتدال مواقفهم من قضايا الامه العربيه ، كما ان ذلك يعطي مبررات للسياسة العدوانية في امريكا لارتكاب مزيد من الجرائم العسكريه في منطقتنا » .

وبعد ذلك يحدد التصريح اسلوب العراق في استخدام سلاح النفط بما يلي :

« ١ ـ تاميم مصالح الدول الامبرياليه التي تصر على دعم العدوان الصهيوني ضد شعبنا العربي ، لان التاميم وحده يعطي ، بما يوفره من نفط حر ـ المرونة لنا في سد حاجة الاصدقاء وتطمينهم ، وحرمان الاعداء منه .

٢ ـ قطع الامدادات النفطية قطعا كليا عن تلك الدول .

٣ ـ تطمين الحاجات الاستهلاكية للشعوب والدول التي تفهمت قضايانا ووقفت منها موقفا وديا او محايدا ، كلا في حدود موقفه، وامتنعت عن دعم العدوان الامبريالي الصهيوني ضد امتنا، واشعار تلك الشعوب بوفاء العرب لهم واستعدادهم السريع لبناء علاقات اقتصاديه وسياسيه جديدة .

٤ ـ سحب الارصده العربيه المجمده في الدول المؤيده للعدوان ، ووضعها في خدمة التنميه للاقطار العربية وللدول الافريقيه التي تقف اليوم موقفا مشرفا في مساندتها للحق العربي » .

في الابعاد السياسيه لمعركة النفط الراهنه
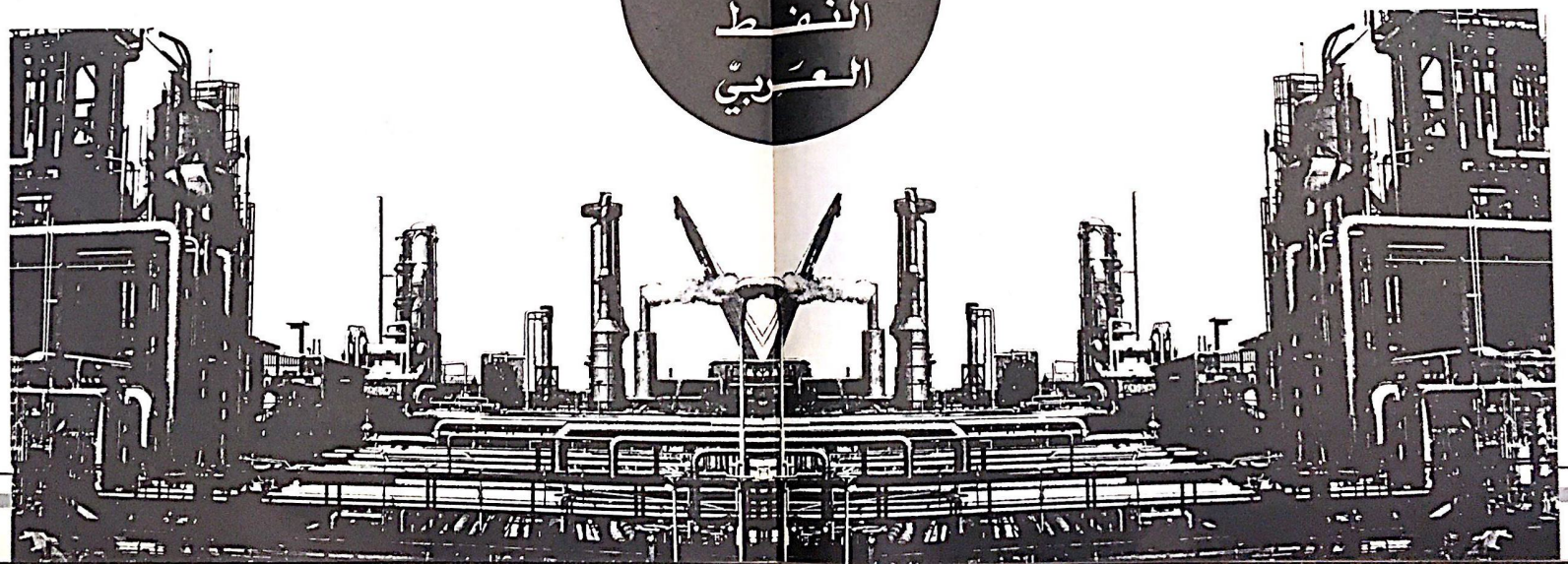
مهما تكن الابعاد الاتيه لمعركة النفط، ومنعرجات الاسلوب التي يحاول هذا الطرف الامبريالي او